

مبادئ الأصول

الآليف

للشيخ سعيد أحمد البالن بوري رحمته الله
شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند

مع الحواشي المفيدة

طبعة جديدة مصممة بألوان

مكتبة النشيد
كراتشي - باكستان



مبلى الاصول

المؤلف

للشيخ سعيد أحمد البالن بوري

شيخ الحديث بدار العلوم ديوبند

مع الحواشي المفيدة

طبعة مبررة ضخمة ملونة





اسم الكتاب :

للشيخ سعيد أحمد البالي بوري

تأليف :

56

عدد قوائم صفحات :

= 287 روية

السر :

1431 هـ - 2010 م

الطبعة الأولى :

تكملة الفتاوى

اسم الناشر :

جمعية شوقري محمد علي التجارية (محلہ)

L-3، نورسبز سکنو، جلستادی جوہرہ کراچی، پاکستان۔

+92-21-7740738

اتحاد :

+92-21-4023113

الفاکس :

al-bushra@cyber.net.pk

البرید الالکٹرونیک :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الانترنت :

مکتبة المشرقی، کراچی۔ +92-321-2196170

بطلب من :

مکتبة الحرمين، وأردم زاد، لاہور۔ +92-321-4399313

المصاحح، 19، آروہ، لاہور۔ 7223210-042-7124656

بنک لنڈ، نئی پلا، کالج روڈ، راولپنڈی۔ 091-5773341-5557926

ڈوہ الاخلاص، نزد قنٹرانی بازار، پشاور۔ 091-2587538

مکتبة وشیددیہ، مرکزی روڈ، کوئٹہ۔ 0323-7826484

وأيضا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

أشيد لله الذي أراد بعباده اليسر، ولم يرد بهم العسر، والصلاة والسلام على من قال: إنما نعتهم مبشرين، ولم يأتوا معسرين، [رواه البخاري]

أما بعد: فقد تُرْسِسَ في المعامل الإسلامية والمدارس العربية نادى ببدء "أصول الشاشي" في أصول الفقه، وهو كتاب متاع نافع، لكن أسلوبه قديم، وأبحاثه منتشرة، وأمثلته متنوعة، فهو مرتفع عن مستوى الطلاب الوافدين إلى المدارس الهندية، فيقاسي المدرس في تدريسه مقاساةً، فكان من الواجب أن يدرس هذه كتابً سهلاً طريقه، ويغرب محتواه، ويجهده معناه، فوضعتُ هذا الكتاب رجاءً أن يملأ الفراغ.

ومبادئ الشيعي: قواعده الأساسية التي يقوم عليها، فهذا مبادئ الأصول، أي مبادئ أصول الشاشي، أي في طيه مضامينه الأساسية، وهو مبادئ لأصول الفقه كذلك، فقد يشتمل على مقرائهم.

واستفدتُ في تريبه من "أصول الشاشي" ونسبيله - للعالم السيل محمد أنور البدخشاني - و"نور الأنوار" و"كنف الأسرار" شرح المصنف على "المنار"، فأنه يجزي أصحابها أحسن الجزاء، ونبل هذا العمل المتواضع بفضل منته وكرمه (أمين) وصلى الله على النبي الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

كتبه

سعيد أحمد عمي الله عنه المالك بوري

المدرس بدار العلوم ديوبند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

[تعريف أصول الفقه]

فأصول الفقه علم يبحث فيه عن القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام العممية عن الأدلة الشرعية.

والأدلة الشرعية: هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

وموضوعه: الأدلة الشرعية من حيث إيصالها إلى الأحكام العممية.

وغايته: معرفة الأحكام العممية من الأدلة الشرعية، والتصديق من

استنباطها منها.

ولما كانت الأدلة الشرعية أربعة وجب أن يبحث عنها؛ ليعلم به طريق

تخريج الأحكام.

فأصول الفقه: الأصول: جمع أصل، وهو لغة: ما يبقى عليه الشيء، كأصل الجدار وأصل النحر، واصطلاحاً هي الأدلة الشرعية. والفقه لغة: الفهم، واسطلاحاً، هو علم الأحكام الشرعية السليمة. يتوصل بها؛ لتوصل إليه برصصة أو سبب. فهي توصل وتغرب (ومن توصل إلى ذرية ينجبها بآلة، "ذريت" هو مائة) الأحكام العممية هي الأحكام الشرعية.

والأحكام الأصلية: هي الأحكام الاقتصادية الكلامية

والتصديق: تحكيم من الشيء، فذكر عليه (الأحكام الكلامية) تدرجاً

البحث الأول في كتاب الله تعالى

[تعريف الكتاب]

الكتاب: هو القرآن المعقول على رسول الله ﷺ، المكتوب في المعاصف، لقول عنه بقلا متواتراً بلا شبهة فيه.

وأجرى الأصوليون في كتاب الله تعالى وكذا في سنة رسول الله ﷺ أربعة تقسيمات، يحصل منها عشرون قسمًا.

[التقسيم الأول]

التقسيم الأول باعتبار الوضع.

اللفظ باعتبار وضعه للمعنى على أربعة أقسام: الخاص والعام والمشارك والمؤول.

[تعريف الخاص]

١- الخاص: لفظ وضع لمعنى معلوم أو يسمى معلوم على الانفراد. سواء

باعتبار الوضع أي من حيث أنه وضع لمعنى واحد أو أكثر، مع قطع نظر عن استعماله في معناه الحقيقي أو المجازي. ومع قطع النظر عن تعيين المعنى أو حقائق

والقول: اللفظ إما أن يدل على معنى واحد أو أكثر. فإن كان الأول، إما أن يدل على واحد أو على الأفراد، فهو الخاص، أو أن يدل مع الاشتراك بين الأفراد، فهو عام، وإن كان الثاني، إما أن يرجع أحد الطرفين، وهو المؤول، وإلا فهو المشترك، والمؤول في الحقيقة من أقسام المشترك. (دور الألفاظ الانفرادية واللامدة في جميع اللغات). أو يدل اللفظ على معنى واحد، سواء كان ذلك المعنى واحداً بالتحقق أو بالعرض أو بالاحتمال أو بالمعنى الحقيقي، كالعلم والجهل، أو بالمعنى الاعتباري كاستعداد الأعمدة.

كان ذلك المعنى شخصاً كزبد، أو نوعاً كرجل، أو جنساً كإنسان.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَهَّرَاتُ يُزْجَعْنَ بِالنَّجَسِ لثَلَاثَةِ قُرُوبٍ﴾ كلمة "ثلاثة" اسم خاص وضع لعدد معلوم، فيراد بالقرء الحيض، فإذا طلقت في الطهر تكون عدتها ثلاث حيض كواحد.

حكمه: الخاص دليل قطعي، يجب العمل به؛ لأنه يتناول مدلوله قطعاً. الملحوظة: من أقسام الخاص الأمر والنهي والمطلق والمقيد يأتي بيانه فيما بعد.

[تعريف العام]

٢- العام: لفظ يشمل جمعاً من الأفراد إما لفظاً، كـ "مسلمين" و"متركين"، وإما معنى كـ "س" و"ما"، و"قوم" و"رهط". ثم العام نوعان:

(١) عام لم يخص عنه شيء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿يُطَهَّرُونَ﴾ أو ما نيسر من القرآن. (المعنى: ١٠)

كإنسان: هذه الأمثلة على اصطلاح الأصوليين. وأما على اصطلاح المتكلمين، فهناك نوعان: إنسان، وحال الحس: جميعاً. في الطهر: لأن الطهر هو العدة التي أمر الله تعالى أن تطهرها النساء (سورة الطلاق: ١)

من الأفراد: أي يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل التعميم، وأما المتمرك كيتناول أفراداً مختلفة الحدود، ككل شيء: كلمة "كل" عامة لم يخص عنه شيء، وكذلك كلمة "شيء" عامة لم يخص عنه شيء من القرآن: كلمة "ما" عامة في جميع ما نيسر من القرآن، فلا توقف صيغة الصلاة على قراءة الفاتحة.

حكمه: هو قطعي ببنزلة الخاص، يجب العمل بمذلوله.

(ب) وعام حصاً عنه البعض، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِي تَظَاهَرُوا بِرِزْوَانِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٧٨).

عنه البيع الذي فيه الربا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِي تَظَاهَرُوا بِرِزْوَانِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٧٨).

حكمه: يجب العمل به في الباقي مع احتمال التخصيص، ولا يفي قطعياً بل بصر ظلياً.

قائدة: التخصيص قد يكون بمخصص مجهول، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِي تَظَاهَرُوا بِرِزْوَانِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٧٨).

البيع والزينة الربا؛ لأن البيع الذي فيه الربا مجهول، وقد يكون بمخصص معلوم، كقول الأمير^(٢٧٥): "اقتلوا المشركين، ولا تقتلوا أهل الذمة".

[تعريف المشترك]

٣- المشترك: لفظٌ وضع لعينين مختلفتين أو لمعاني مختلفة الحقائق.

كـ"جارية" و"المشتري" و"القرء".

حكمه: إذا أريد أحد معانيه لا يراد معناه الآخر.

بمذلوله. فلا يعمل في مقابلته بحر الواحد، ويعمل به على وجه لا يتغير به حكم العام.

احتمال التخصيص. فإذا قام دليل على التخصيص في الشيء، يجوز تخصيصه بحرف الواحد أو

القياس، حتى يبقى أقل أفراد، وهو ثلاثة إذا كان العام جمعاً. وفرد واحد إذا كان حسباً

الربا. فربا لفظاً فرباه، وكل بيع لا يخلو عن زيادة، ولم يعلم من الآية شيء زيادة فهي به، فهذا

التخصيص بمخصص مجهول، ثم جاء بيانه في الجملة، وهو حديث الرضا في الأشياء الستة.

أهل الذمة: عهد يعطى للمواطنين غير المسلمين في دولة المسلمين بالمحافظة على أرواحهم

وأموالهم وعدم المساس بأديانهم. كجارية (خ): وضع للأمة والنسب، والمشتري: لأحد

البيع والتوكب السماء والقرء للحيض والظهور.

معناه الآخر. كما إذا أريد الجنس من القرء لا يجوز أن يراد به الظاهر

[تعريف المؤول]

٤- المؤول: لفظ تُرْجَحُ بعضُ معانيه بغالب الرأي، كترجيح معنى الحيض من القرء عند الأحناف.

حكمه: وجوب العمل به مع احتمال الخطأ.

[التقسيم الثاني]

التقسيم الثاني باعتبار الاستعمال.

اللفظ باعتبار استعماله في المعنى الموضوع له أو غيره، وباعتبار استعماله مع انكشاف معناه أو استتاره على أربعة أقسام: الحقيقة والمجاز والصريح والكناية.

[تعريف الحقيقة]

١- الحقيقة: لفظ أريد به ما وضع له، كالأسد للحيوان المفترس، والصلاة للأركان المخصوصة.

بغالب الرأي: وأما إذا تَرَجَّحَ بعضُ معاني المشترك بيننا فتكلم، فهو المقصود وحكم للفسر: وجوب العمل به قطعاً. الحقيقة إلخ: اللفظ إن استعمل في معناه الموضوع له فهو حقيقة، أو في غير الموضوع له فهو مجاز، ثم كل منهما إن استعمل بانكشاف معناه صريح، وإلا فهو الكناية، فالصريح والكتابة يجتمعان مع الحقيقة والمجاز.

ما وضع له: المراد بالوضع تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدل عليه من غير قرينة، فإن كان ذلك الصيغ من جهة واضح اللفظ، فوضع لنوي، وإن كان من الشارع، فوضع شرعي، وإن كان من قوم مخصوصين، فوضع عرفي خاص، وإلا فوضع عرفي عام.

حكمتها: وجود ما وضع له خاصا كان أو عاما.

[تعريف المحار]

٢- المحار: لفظ أريد به غير ما وضع له المناسبة بينهما، كالأسد للرجل الشجاع.

حكمتها: وجود ما استعير له خاصا كان أو عاما.

[تعريف الصريح]

٣- الصريح: لفظ يكون المراد به واضحا، كـ "بعث" و "أعترت".
حكمتها: يوجب ثبوت معناه، ولا يحتاج إلى التيقن، كقولها: أنت طالق،
يفيد الحكم من غير حاجة إلى التيقن.

[تعريف الكناية]

٤- الكناية: لفظ لا يفهم معناه إلا بتقريب، كقولها: أنت بائن.
حكمتها: يوجب ثبوت معناه عند وجود الية أو بدلالة الحال.

[التقسيم الثالث]

التقسيم لثالث باعتبار ظهور المعنى وخفائه.

اللفظ باعتبار ظهور المعنى على أربعة أقسام: الظاهر والبصر والمضمر

خاصا كان أو عاما: فالمقابلة تشيع مع الناس والعلم جميعا، وكذا المحار يجمع معهما.
بدلالة الحال: المراد بها الحالة مظهرة للعبارة لتفصيدها، كـ "مداثرة الطلاق أو الغضب".
الظاهر: هذه الأقسام كلها بعضها أولى من بعض، فوجود الألف في الأعلى، ولا تناب
سبعا، ولقد في مفاتيحه.

واضحكم، وباعتبار حقائقه أيضاً على أربعة أقسام: الحتمي والمشكك والمجمل والمنشابه، فهي من المنقابات.

[تعريف الظاهر]

١- الظاهر: كلام ظهر المراد به للسماع بنفس السماع من غير تأمل، كقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحَيَاةَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةَ الْمَوْتِ﴾ ^(البقرة: ٢٧٥) والبيع وحرمه الربا.

حكمه: وجوب العمل بما ظهر منه خاصة كان أو عاماً مع احتمال إرادة الغير.

[تعريف النص]

٢- النص: ما سبق الكلام لأجله، كقوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحَيَاةَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةَ الْمَوْتِ﴾ ^(البقرة: ٢٧٥) سبق لبيان التفرقة بين البيع والربا. حكمه: وجوب العمل بما وضح منه خاصة كان أو عاماً

من المنقابات: فاقضى ضد الغايص، والمشكك ضد النص، والمجمل ضد المعبر، والمنشابه ضد الضحك، وحده الضمير: إذ ظهر معنى اللفظ، فيما أن يعمل بالمأثور أو لا، دون احتمال، فإن كان ظهوراً معناه مجرد الصيغة فهو انقضاء، وإلا فهو نص، وإن لم يمتنع، فإن قيل: السخ هو المنعبر، وإلا فهو الضحك، وإن حتى معناه، فإذا أنه يكون حقاؤه لعراض غير الصيغة فهو انقضاء، أو ذهب للصيغة، فإن أمكن إدراكه بالتأمل، فهو المشكك، وإن لم يمكن، فإن كان هناك مراداً من جانب المشكك، فهو المجمل، وإلا فهو المنشابه.

احتمال إرادة الغير: والمراد من الاحتمال: الاحتمال الناشئ من غير دليل، فلا يعتبر ما ظهر قطعي بفتح إثبات المذهب به.

مع احتمال التأويل والتخصيص.

|تعريف المفسر|

٣ المفسر: ما ظهر المراد به من اللفظ بيان من قبل المتكلم بحيث لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾

حكمه: وجوب العمل بمذنبه قطعاً مع احتمال النسخ في زمان الوحي.

|تم بحسب المحكم|

٤ المحكم: ما ازداد قوة على المفسر بحيث لا يفضل التأويل والتخصيص والنسخ أصلاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الشَّائِقِينَ﴾

(يوسف: ١٢)

حكمه: لزوم العمل والاعتقاد به لا محالة وهذه الأربعة أربعة أخرى نقابها:

|تعريف الحفي|

١- الحفي: ما حفي مراده بعارضي غير الصيغة، كقوله تعالى:

احتمال التأويل والتخصيص: وما احتمل النص من الاحتمال، كان نظام الذي هو دوره أولي أن يعمده، وكذا من هذه الاحتمالات لا تنصر بالقطعية، وإنما يظهر ابتعاوت سبهما عند المقابلة، فتم حج النص على الظاهر. فصجد الملائكة: ظاهر في العموم، إلا أن احتمال التخصيص قائم، فاستد بان التخصيص بقوله: "كلهم"، ثم بقي احتمال التفرقة في السجود، فاستد بان التأويل بقوله: "أجمعون".

غير الصيغة، أي لا يكون حفاؤه من حيث الصيغة واللفظ، بل الأمر جارسي أسر.

حكمه: لا يعمل به إلا بعد بيان المتكلم المحجّل.

[تعريف انتشابه]

٤ - المتشابه: ما ازداد خفاء على الحمل بحيث لا يعلم المراد منه أصلاً، كـ "الحروف المقطعات" و "صفات الله المتشابهة".

حكمه: التوقف مع اعتقاد حقيقة المراد به إلى أن يأتي البيان من قبل المتكلم.

[التقسيم الرابع]

التقسيم الرابع باعتبار الدلالة.

اللفظ باعتبار الدلالة على الحكم على أربعة أقسام: عبارة النص وإشارة النص ودلالة النص واقتضاء النص.

[تعريف عبارة النص]

١ - عبارة النص: ما سبق الكلام لأجله، وأريد به فصداء كقوله تعالى:

يَعْلَمُ عَلَى قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ خُفُّوا كَسُوْهُنَّ ۚ سَبَقَ لِإِجَابِ نَفْسِهَا وَكُفُوْهَا.

والفرد: ١٢٢٢.

المتشابهة: المتشابه على قسمين: الأول: ما لا يفهم معناه أصلاً، كآخره من المقطعات في أوّل السور. والثاني: ما يفهم منه معناه اللغوي، ولكن لا يظهر منه مراد الشارع، كالثاني والوجه والساق. عبارة النص: الخ: المراد من النص هما محمض فدي يفهم منه النص، سواء كان ظاهراً أو نصاً أو مفسراً أو محكماً، وسواء كان صفيحة أو بحراً، خاصاً أو عاماً، وينبغي أن يعلم أن الأحكام الثامنة بأي طريق من هذه الطرق أو أربعة للدلالة تكون ثمانية بظواهر النص دون القاموس والراقي. لإيجاب نفقتها وكسوفها إلى كان المراد به إيجاب نفقتها وكسوفها، لأجل أنه زوجته ومنك حرة، فلا مضايقة فيه، وإن كان لأجل أنه موصدة لولده، يحمل على نفس مطلقات منقبة عائش.

حکیمہ: و چون ما نیت کما قطعاً

[نعم يغلب إيمانك في نفسك]

٢. إشارة النص: ما ثبت بالنص، ولكن م سبق الكلام لأجله، فلا يكون ظاهراً من كل وجه، كقولنا تعالى: *هَؤُلَاءِ السُّوءُودَةُ*، فيه إشارة إلى أن السبب إلى الإباء.

مركباً وجوباً ما ثبت بما قطعاً، إلا أن عبارة النص أحق عند التعرض.

[نعم يدل دلالة النص]

٣- دلالة النص: ما ثبت بعبارة النص لغة لا اجتهداً، كقولہ تعالى: **يُضْرَبُونَ بِمَا هُمْ كَافِرُونَ**، ^(١) **وَالضَّرِبُ حَرَامٌ**، ^(٢) **وَالشَّتْمُ حَرَامٌ**، وجوب ما ثبت بما قطعاً، ونقيض عموم الحكم لعموم علته.

[تعريف اقتصاد النفس]

٤ - اقتضاء النص: ما لا يمكن العمل بالنص إلا بشرط تقديمه عليه.

إلى الأمانة عرفه. فلام لا يجد. ليس أن الأمر هو الذي اجتمع عليه. فليس
أحق عند المعارض لا اختصاصه بالثبوت. فكنون ما لا يبعد عنه يعرفه لا يعرفه
ولا يعرفه. يعلم به بشدة أن الله المحض ليس مستوراً. ولكنه معارض بكونه
أحق. فليس أنه أراد وبديهي. بل أنكره غيره. وهو الذي عي منه من التصديق. وهذه
عبارة نصر. فربحت على الإثبات. لا احتجافاً. هذا هو المعاني. بل لأنه ليس بالمعنى.
بأنه معني في الأول لعبة وفي الثاني معنوية. حرية الضرب والتمسك. لأن عدم حرمة
الانقباض من دفع الأذى عنهم. وهذه العلة بينهما العامة ما يوضح اللغة بأهل سماع الآية
تقدمه عليه. فالتمسك (بأن المعنوية) وماذا عن النص. أحد لا يصح معنى التمسك إلا ما

كقوله: أنت طالق يقتضي ثبوت العلق، وكقوله عتبه: ربيع عن أمي الخطأ والسيان، أي حكمهما.

حكمه: يثبت المفترض بالضرورة. فيقدر بقدرها؛ فلا يصح به الثلاث في "أنت طالق".

وبعد الفراغ من الأقسام العشرين نذكر شيئاً من متعلقاتها.

[أقسام الخاص]

ومن الخاص الأمر والنهي.

[تعريف الأمر]

قال امر لغة: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: "افعل".

وإصطلاحاً: إلزام الفعل على الغير، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾.

وحكمه: موجب الأمر المطلق الرجوب، إلا إذا غام الدليل على خلافه.

[تعريف النهي]

والنهي لغة: قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: "لا تفعل".

وإصطلاحاً: إلزام ترك الفعل على الغير، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ﴾.

وحكمه: موجب النهي المطلق وجوب الاستعلاء، إلا إذا غام الدليل على خلافه.

والامر والنهي: لأن معنى الأمر إعطاء خاص وجوب معين معهود وهو الطلب، والنهي صده، فهو أيضاً من الخاص. الأمر المطلق: أي الخالي عن القرينة الدالة على الرجوب أو عدمه، على خلافه. منه يجيء الأمر بالإباحة والإرخاء والندب وما إلى ذلك.

[ما يتعنى بالأمر]

١- الأمر بالعمل لا يقتضي التكرار، بمعنى "صلوا" أقموا الصلاة مرة واحدة وما تكرر من العبادات فتتكرر أسبابها.

٢- الواجب بالأمر نوعان:

(أ) أداء: وهو تسليم عين الواجب بالأمر.

(ب) وقضاء: وهو تسليم متني الواجب بالأمر.

ثم الأداء نوعان:

(أ) كامل: وهو تسليم عين الواجب مع الكمال في صفته، كإدائه لصلاة في وقتها بجماعة.

حكمه: يخرج به عن العهدة

(ب) قاصر: وهو تسليم عين الواجب مع النقصان في صفته، كإدائه لصلاة بدون قراءة الفاتحة، وبدون تعديل الأركان.

حكمه: إن أمكن حرم النقصان بالنقل بتحريمه، وإلا يسقط حكم النقصان إلا في الإثم.

فبتكرار أسبابها إذا وجدت لفائدة سببها يتوجه الأمر لأداء ما وجبت منها عليه، مثلاً الواجب في وقتها فظهوره هو الظهور. فوجه الأمر أدائه ذلك الواجب، ثم إذا تكررت الوقت تكرر الواجب. إلا في الإثم. فلو ترك العادة سهواً يصحح السهو؛ إذ لا مثل شرعاً، ولو دلى بدون تعديل الأركان لا يمكن تدريكه بالمثل. إذ لا مثل له شرعاً، فصحح الصلاة مع التكرار وبأنهم.

والقضاء أيضاً نوعان:

(أ) كامل: وهو تسليم مثل الواجب صورة ومعنى، كقضاء الصلاة.

(ب) وقاصر: وهو تسليم مثل الواجب معنى فقط، كقضية الصلاة بعد الموت.

فائدة: الأصل هو الأداء، كاملاً كان أو ناقصاً، وإنما يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء.

فائدة: الأصل في القضاء هو الكامل، وإنما يصار إلى القاصر عند العجز عن الكامل.

فائدة: ما لا مثل له لا صورة ولا معنى، لا يمكن إيجاب القضاء فيه، وينتقل حكمه إلى الآخرة، كالمافع لا تضمن بالإتلاف.

فائدة: إذا ورد الشرع بالمثل مع أنه لا يمثله صورة ولا معنى، يكون مثلاً له شرعاً، كالفدية في حق الشيخ الغاني مثل الصوم.

٣- المأمور بالأمر نوعان:

(أ) مطلق عن الوقت، كالزكاة والحج وصدقة الفطر.

حكمه: يكون الأداء فيه واجباً على التراخي، بشرط أن لا يفوته في العمر.

لا تضمن بالإتلاف: كما إذا غصب عبداً فاستخدمه شهراً، أو داراً فسكن فيها شهراً، ثم رده للغصب إلى المالك، لا يجب عليه ضمان فلتفقد لأن إيجاب الضمان بالمثل فيها متعذر، وكله إيجابه بالعين متعذر لأن العين لا تكون مثل القطعة، لا صورة ولا معنى.
في العمر: أما المصلحة إلى الامتناع، فمنسوب إليها.

(ب) ومثله به: وهو الوقت، وهو نوعان.

نوع: يكون الوقت ظرفاً للفعل، كالمصلاة.

حكمه: لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل، ولا يأتي وجوب فعل به وجوب فعل به من جنسه، ولا يأتي لماور به إلا بتعريف الية وإن خالف الوقت.

نوع: يكون نوعاً معياراً للفعل، كالحج.

حكمه: إذا عين لشرح له وقتاً، لا يجب غيره في ذلك الوقت، ولا يجوز أداء غيره فيه، وإن شرط شرح التعيين، كالحج في رمضان.

٢- الأمر بالنهي، يدل على حسن المأمور به إذا كان الأمر حكماً، ثم لماور به في حق الحسن نوعان:

(أ) حسن بنفسه، مثل الإيمان بالله تعالى وشكر نعمه والصدق والعدل والمصداق ونحوه من العبادات الخالصة.

حكمه: إذا وجب أدائه لا يستلزم إلا حالاً، وهذا فيما لا يحصل الاستمرار، كالإيمان بالله تعالى، وأما ما يحصل الاستمرار،

ظرفاً للفعل: إذا كان ظرفاً أو لا ياتى المأمور به مستوفياً لجميع أوقته، بل يحصل عنه وجوب فعل آخر، كالحج في الصلاة في وقت الظهر.

ولا صحة فعل آخر، هو فعل جميع وقت الظهر غير الظهر، معياره: انفراد ظرف المأمور به، كالأوقات الخمسة في رمضان، فلم يسم التحديق الخبيث في رمضان عن وجه آخر، يقع عن رمضان، لا عما سوى، كما يضاف نريد التعيين، فيصح مطلقاً، ولا يضاف لغيره.

فهو يسقط بالأداء أو بإسقاط الأمر.

(ب) وحسن العمل: مثل التسمي إلى الجمعة والوضوء للصلاة.

حكمه: يسقط لأمره به بسقوط ذلك العمل.

فائدة: وقريب من هذا أنواع الطابور والقصاص والجهاد؛ فإن الخد

صنع لكونه راحرا عن الجاهل، واجتهاد حسن، لدفع شر الكفرة

وإزالة كلمة الله.

[ما يتعلق بالتهيء]

التهيء عن الشيء يقتضي صحة الفيج لتسهيء عنه، إذا كان لهافي حكيما.

والتهيء عنه: إما أن يكون قبيحا لهيئه وضعا أو شرعا، كالكنز ومع

الشر، أو لغو وضعا أو مجلورا، كنعوم يوم البحر والبيع وقت الصلاة.

إسقاط الأمر: إذا كانت الصلاة في مثل الوقت، سقط الواجب بالزاد، أو اعتذر بالغير

بالغير والخاص في غير الوقت، لأن الشرع أسقطه عنه هذه العوارض، ولا سقط

صلى الوقت، ولا بعدم أداء الصلاة وحده التسمي إلى الجمعة إلح التسمي حاد، لكونه

مفسيا إلى أنه الجمعة، والوضوء حسن، لكونه مفسيا لتسليط سقوط ذلك الغير، فإذا لم

تسهيء عن من لا جمعة عليه، ولا يجب الوضوء عن من لا صلاة عنه.

والتهيء عنه: هذا النوع من التسمي التسمي، فيجح لهيئه إلح أنه يكون منه قبيح يفتق

نظر عن الواجب، إلا أنه العوارض الطابور، وضعا أي من حاد، به ومع الفرج

الغني، سقطت البط عن وجود الشرح، فالخص قبيح في أصل وضعه، وأما بجمعه ولم يرد

به الشرح، لأن حرمة كتمان النعوم كوزاد في العادل المسلمة، أو لا حاد، أي ورد الشرح

هذا، وإذا فعلت بدور، كبيع الحرم، لأنه المباح فيه لأجل أن الشرح يفسر الجميع بمقالة

مال بدل، والخير ليس حال عمله، وسقط أي زاد له حاد، وقت عنه، كنعوم يوم الجمعة.

فانتهى نوعان:

- (أ) ففي عن الأفعال الحسية كالزنا وشرب الخمر والكذب والظلم.
حكمه: يكون المنهي عنه عين ما ورد عليه النهي، فيكون عنه قبيحاً
ولا يكون - شرعاً أصلاً.
(ب) وفي عن الأفعال الشرعية، كالنهي عن الصوم في يوم النحر
والصلاة في الأوقات المنكروهة.
حكمه: يكون المنهي عنه غير ما أضيف إليه النهي، فيكون حسناً
بنفسه. قبيحاً لغيره، ويكون المباح مرتكباً للمعصية لغيره، لا لنفسه.
فإن: حرمة الفعل لا تأتي ترتب الحكم عليه. كطلاق الحائض.

- فإن الصوم في نفسه عبادة، وإتمامه لأجل أن يوم النحر يوم صيعة الله تعالى، وفي الصوم
بمعرض عبادة، وهذا الشيء لازم هذا الصوم محال، أي في بعض الأحيان، ومذكراً عنه في
بعض آخر، كمنع وقت الصلاة، والبيع في ذاته أمر مشروع، وإما يوم وفاء الصيام، لأن فيه
ترك الصيام إلى الجمعة، وهذا الشيء مما يكرهه في بعض الأحيان، ويعلق عنه في بعضها
فانتهى نوعان. هذا تقسيم حسب ما يقع عليه النهي. الأفعال الحسية ما يكون معانيها
معلومة للعادة قبل ورود الشرح، لأنه على جهالة لا شعور بالشرع، كالقتل والزنا وشرب
الخمر. ثبت معانيها ومبايعتها بعد ورود التحريم على جهالة، ولا يراد أن حرمتها حبة
معلومه بالخير لا تقترب على فشرع.

الأفعال الشرعية: ما تعبدت معانيها الأصلية بعد ورود الشرح. كالصوم هو الإمساك في
أصل، ويريد عليه في الشرع أشياء، وإفلاحة هي الدعاء، ويريدت عليه في الشرع أشياء.

[المطلق والمقيد]

ومن الخاص المطلق والمقيد.

[تعريف المطلق]

والمطلق: ما يدل على نفس الذات، دون خصوص صفاتها، كالرقبة في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ بَرُّ رِقَبَةٍ﴾ في كفارة البين.
حكمه: المطلق يجري على إطلاقه.^(١)

[تعريف المقيد]

والمقيد: ما يدل على الذات مع خصوص صفاتها، كالرقبة في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ بَرُّ رِقَبَةٍ مُّؤَمَّهَةٍ﴾ في كفارة قتل الخطأ.
حكمه: المقيد يجري على تقييده.^(٢)

[ما يتعلق بالحقيقة والمجاز]

١- ما دام أمكن العمل بالنوع الحقيقي سقط المعنى المجازي؛ لأنه مستعار، والمستعار لا يراحم لأصله، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَكُونُ الْبُرُجُ حُدُودًا﴾
سأفقدنكم الأتيان في حصول على ما يعتمد وهو المعتمدة فقط.^(٣)

المطلق والمقيد: أحسن قد ورد مضطرب عن التقييد، أي يدان الشيء باسمه فقط، ولا يقرن به صفة وعزمه، فيكون مراداً شائعاً في جميعه، وقد ورد مقيداً بصفة أو شرط أو زمان أو عدد أو شيء، فحينئذ لا يكون مانعاً من جميعه على إطلاقه؛ أي إذا أمكن الفصل بإطلاقه، فلا يجوز تقييده بشيء، غير الواحد في الثاني.

تقييده فلا يجوز تحريم مطلق الرقبة في كفارة قتل الخطأ، بل لا بد من تعبر رقبة مؤمنة.

لأن حقيقة هذا اللفظ، دون معنى العزم، حتى يشمل العموم والمتعينة جميعاً لأنه مجاز، والمجاز لا يزاحم الحقيقة.

[أنواع الحقيقة]

٢- حقيقة على ثلاثة أنواع:

(أ) حقيقة متعذرة: كمن حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذا القدر.

(ب) وحقيقة مهيجورة: كمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان.

(ج) وحقيقة مستعملة: وأمثك كثيرة.

أحكامها:

(أ) في القسمين الأولين يعبر إلى المجاز بالاتفاق، فيراد من الشجرة ثمرها أو شئها، ومن قدمه ما يحل فيه، ومن وضع القدم مطلق الدخول.

(ب) وفي القسم الآخر إن لم يكن لها مجاز معارف، فالحقيقة أولى بلا خلاف.

(ج) ولو كان لها مجاز متعارف، فالحقيقة أولى عند أي حقيقة يتصور...

متعذرة، أي لا يمكن الوصول إليه إلا عنيفة مهيجورة، أي يمكن الوصول إليه، ولكن باسم تركه، كما أن وضع القدم في الدار خارج يمكن لكن الدار مهيجورة فيراد الدخول للمعرف، أو شئها، إن سكن الشجرة دس لم يراد لها منها الخاضع بالبيع.

مطلق الدخول: لم يتكلم وأكل من عن شجرة ومن دون القدر، لم يمس، وكان لو وضع القدم في الدار من غير دخول، لم يحس.

مجاز متعارف: ما كان عذب الاستعمال من الحقيقة أو غشاً في اللفظ من اللفظ

والعمل بعموم المجاز أولى عند أبي يوسف ومحمد رحمهما.

٣- المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند أبي حنيفة رحمهما، وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم فلو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها، إلا أنه امتنع العمل بها لما منع بصر إلى المجاز، وإلا صار الكلام لغواً عندهما، وعنده بصر إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها.

مثاله: إذا قال المولى لعبده وهو أكبر سنّاً منه: "هذا ابني"، لا يصر إلى المجاز عندهما؛ لاستحالة الحقيقة، وعنده بصر إلى المجاز، فيعتق العبد.

٤- لا يراد المعنى الحقيقي والمجازي معاً من لفظ واحد في حالة واحدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَاسْتَأْذِنُوا فَمِنْ بَيْنِهِمْ ائْتُوا فَقُلْ نَقَمْتُمْ﴾، لما أريد من "الملامسة" المعنى المجازي، وهو "الجماع"، سقط إرادة المعنى الحقيقي، وهو المس باليد.

٥- لا بد لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له من مناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، كالأسد للرجل الشجاع.

عند أبي يوسف ومحمد: كما إذا خلف: لا يأكل من هذه الحطة، أو لا يشرب من الفرات، فعنده يبحث إذا أكل من عين الحطة قسماً، أو شرب من فترات كمرعاً، وعندهما: يبحث إذا أكل من الخبز أو من عينيها، وكذا إذا شرب دلائقاً والعرف، أو هما وبالكرع جميعاً، وعموم المجاز: معنى مجازي آخر عام شامل لأفراد الحقيقة والمجاز معاً.

في حق اللفظ: أي في حق التكلم فقط، يعني لا بد لصحة المجاز من استقامة الأصل من حيث العربية، وإن لم يستقم المعنى الحقيقي، فيصار إلى المعنى المجازي.

في حق الحكم: أي في حق الحكم أيضاً.

المس باليد: فالس باليد لا يكون ناقصاً بل موصوفاً.

والاتصال في أحكام الشرع بين المعنى الحقيقي والمجازي على نوعين:
الأول: الاتصال بين العلة والحكم، كالاتصال بين الشراء والملك.

والثاني: الاتصال بين السبب والحكم، كالاتصال بين ملك الرقبة وملك الشئ.

حكمه: يصح المجاز في الأول من الجانبين، وفي الثاني من جانب واحد، وهو ذكر السبب وإرادة الحكم.

الأمثلة: إذا قال: "إن ملكك عبداً فهو حر"، وأراد من الملك انشراء:
صح، ولو قال: "إن اشتريت عبداً فهو حر" وأراد من انشراء لملك،
يصح أيضاً.

ولو قال لامرأته: "حررتك" ونوى به الطلاق، يصح، ولو قال لأخته:
"أفقتك" ونوى به التحريم، لا يصح.

العلقة الخ: الوصف الذي يملكه الحكم الشرعي، يورث الحكم بوجوده، ويتصف بالتمدد.
كما يأتي في باب قبيل، والشراء على المثل. السبب الخ: ما موصل إلى الشيء من غير
تأثير فيه. ومثل الرقبة سبب ملك الشئ في الأمة إن ملكتها عبداً الخ. فملك نصف
نصف، فدفعه، ثم ملك نصف الآخر، ثم بعث: لأنه لم يجمع في ملكه كل شيء. والثالث
في العرف يطلق على من كان عبده المثلث الكرم. ولم أراد من ملك الشراء بعينه؛ إذ
لا يجوز لكون الرجل مستترا أن يجمع الشيء في ملكه كله، وكذا حكمه، أي لو هي
بالشراء المثلث، صححت بيته، إلا أنه لا يعمد قضاء لأجل التخصيف ونقصه.

يصح: يصح به الطلاق بالتحريم؛ لأن فسخه على لربا ملك الرقبة، ويؤثر ملك الرقبة
في الأمة سبب لربا ملك البضع، فكان التحريم سبباً محضاً لربا ملك الشئ، ولا يصح
عكسه؛ لأن الطلاق ليس سبباً للتحريم.

٦- ما يترك به المعنى الحقيقي خمسة أنواع:

١- دلالة العرف: أي إذا كان المعنى المجازي متعارفاً بين الناس، يترك به المعنى الحقيقي، كمن حلف: لا يشتري وأساء، يحمل سلبى رؤوس البقر والغنم، لا على رؤوس العصفور والحمامة.

٢- دلالة نفس الكلام: فمن قال: "كل مملوك لي فهو حر"، لا يعتق المكاتبة؛ لأن "المملوك" يتناول المملوك كاملاً.

٣- دلالة سياق الكلام: فإذا قال المسلم للحربي: "أنزل" فنزل، كان أمناً، ولو قال: "أنزل إن كنت رجلاً" فنزل، لا يكون أمناً.

٤- دلالة من قبل المتكلم: كيمين القور.

٥- دلالة محل الكلام: أي كان محل الكلام لا يفيل المعنى الحقيقي، ككساح الحرة بلفظ البيع والهبة والصدقة والتمليك.

فائدة: كل موضع يكون المحل متعباً لنوع من المجاز، لا يحتاج فيه إلى التية.

[بيان حروف المعاني]

ويتصل بالحقيقة والمجاز بيان حروف لها معان، منها حروف اعطف،

كيمين القور: كل يميز ذلك المراتز على أنه أراد به الحال دون المستفي، كمن قال أربعة الخروج: إن حرمت طائش، شرط للحث فله قوراً، لأن قصده منع عن ذلك "فعل عرفاً، ككساح الحرة إلخ: الحرة لا تقبل ذاتها بتمليك أي وس، كان فيدرك الحقيقة وبراد من تلك الألفاظ تمليك، مصداقاً، وهو إما يكون معقد الكساح. ويتصل بالحقيقة والمجاز: فإن "أي" متلاً إذا كانت الظرفية تكون حقيقة، وإذا كانت بمعنى "على" تكون للمجاز.

وهي الواو، والفاء، والهمزة، والواو، ولكن، وأو، وحني. ومنها حروف الجر، وهي إلى، وعلى، وفي، والباء.

١- الواو: لمطلق الجمع. من غير تعرض لقارية أو ترتيب، كـ"جاء زيد وعمر".

وقد تكون للحال مجازاً، كقوله لعبده: "ذُ إلى ألفا وأنت حر"، فيكون الأداء شرطاً للحرية.

٢- الفاء: للتغيب مع الوصل، فمن قال لزوجته: "إن دخلت هذه الدار، فهذه، فأنت طالق"، يقع الطلاق إذا دخلت الثانية بعد الأولى بلا تراخ.

وتستعمل الفاء في الجزاء مجازاً، لأنه يتعقب للشرط، فإذا قال: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، يقع الطلاق عقب الدخول.

وكذا تستعمل في أحكام العلل؛ لأنها تتعقب للعلل، فمن قال لآخر: "بعث منك هذا العبد بكذا"، فقال الآخر: "فهو حر"، يكون قبولاً للبيع اقتضاءً.

الواو لمطلق الجمع: هذا معناها الحقيقي، وقد كانت في صيغة المضارع على المقرون، فاشتركة في الحكم سواء أو لا، وإن كانت في مطلق الجملة، فاشتركة في مجرد التثنية والوجود، ففي قوله: جاء زيد وعمر، تدخل أقدماء، دماً أو تقدم أعماراً على الآخر. الأداء شرطاً للحرية: فلا يفتى إلا بالأداء، فيجمع بين إخال ودي الحال، وتفيد التوام مع الشرط الفاء للتغيب مع الوصل؛ فيتأخر المعطوف عن المعطوف عنه، ويمكن وإن حل ذلك الزمان، بحيث لا يترك، يكون قبولاً للبيع اقتضاءً؛ وبنت العنق عقب البيع. خلاف لم قال: "أومو حر" أو هو حر، يكون رداً للبيع.

وقد تكون الفاء لبيان العلة، إذا كانت مما قدوم، فمن قال لعمري: "أد إلى ألفاً فأنث حر"، يعتق في الحال، ويصير الألف دينا عليه.
وتستعمل الفاء بمعنى الواو مجازاً، كقوله: "له عليّ درهم فدرهم"،
لزمه درهمان.

٣- ثم: للتراخي، لكنه عند أبي حنيفة يفيد التراسي في اللفظ والحكم جميعاً، وعندهما يفيد التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم.
ثمرة الاختلاف: إذا قال لغير المدحول بها: "أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق إن دخلت الدار"، فعنده يقع الأول، ويلغو ما بعده، ولو قدم الشرط، تعلّق الأول به، ووقع الثاني، ولغا الثالث، وقالوا: يتعلّق جميعاً، وينزلن على الترتيب.

قدوم: أي تكون موجودة بعد الحكم أيضاً، كما كانت موجودة قبل الحكم، فيحصل التعصب الذي كان مدلول الفاء. في اللفظ والحكم جميعاً: أي ينزلهما لو سكّت ثم استأنف، فإذا قال: "أنت طالق، ثم طالق"، فكأنه سكّت على قوله: "أنت طالق"، وبعد ذلك قال مستأنفاً: "ثم طالق"، وهذا هو الكامل في التراخي، أي في التكلم والحكم جميعاً.
التراسي في الحكم: لأن ظاهر اللفظ موصول مع الأول، وانعطف لا يصح مع الانفصال، فكان الأول هو التراسي في الحكم فقط.

ويلغو ما بعده: لأن التراسي لما كان في التكلم، فكأنه قال: "أنت طالق" وسكّت على هذا المقدر، فوقع هذا الغلط، ولم يبق محلاً لما بعده لأنها غير موطوءة فبلغوا.
وينزلن على الترتيب: لأن الوصل في التكلم متحقق عندهما، ولا فصل في العبارة، فينتقل الكل بالشرط، سواء قدم الشرط أو أخره، ولكن في وقت الوقوع ينزلن على الترتيب، فإن كانت مدحولاً بها يقع الثلاث، وإلا يقع الأول وبانت به، ولا يقع الثاني والثالث.

بعد نجي، ثم بمعنى الواو بخاز، كقوله تعالى: **هَئِئْتُمْ كَذِبًا** من الذين آمنوا أي وكان من الذين آمنوا.

٤- بل: اندارك الغلط. بإقامة الثاني مقام الأول. كقوله: "حاصبي ربد بل عمرو".

فائدة: وإنما يصحُّ اندارك به في الإخبار دون الإنشاء، فتطلق ثلاثاً إذا قال للمدحول لها: "أنت طالق واحد"، بل اثنين؛ لأنه لم يملك بطلان الأول، فيجوز، بخلاف قوله: "أله علي ألف"، بل ألفان، فيلزمه ألفان.

٥- لكن: للاستدراك بعد النفي، كقولك: "ما جاءني ربد، لكن عمرو"، وإنما يصحُّ انعطافه عند اتساق الكلام، وإلا فهو مسأئف، كالأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما بمائة درهم، فقال امولى: . . .

بل عمرو المقصود إثبات النفي، لعمرو لا لربد، ربد محتمل حمداً وعذراً. للاستدراك بعد النفي أي لدفع نفيه بشئ من خلافه السابق، والتخير إن كانت جمعة فهي ماضية، وإن كانت مستدرة فهي مشبهة بالفعل، مساركة للعطفة في الاستدراك. لكن عمرو ماضية. ما جاءني ربد، ما ربه أن عمراً أيضاً لم يجر، فحاشه وملازمه بينهما، فاستدرك بقولك: لكن عمرو.

اتساق الكلام: اتساق الكلام يكون بامرين: الأول: أن يكون الكلام موسوماً بالكلام السابق لا مفصولاً، ولو سكنت ثم تكلمت بلكن لا يكون الكلام متسقاً. والثاني: لا يكون نفي نفي وإثبات جديد. بل يكون النفي راجعاً إلى شيء وإثباتات إلى شيء آخر، كقوله: **كَلَّا** علي ألب لربي، يقال ملائمة، ألا، لك جعسان، ثمرة عالي، لأن الكلام مشتمل، والنفي كان تحسب دون تعين الشيء، فإن بقى أحد شرطين، بحيث لا يكون الكلام مبتدأ لا معقوباً.

لا أجزئ النكاح بمائة درهم، لكن أجزئ بمائة وخمسين درهماً"، بطل العقد؛ لأن الكلام غير متسق.

٦- أو: لأحد المذكورين، فقوله: "هذا حر أو هذا" بمنزلة قوله: "أحدهما حر"، فكأن له ولاية البيان.

وكنية "أو" في الشيء توجب نفي كل واحد من المذكورين، فلو قال: "لا أكلم هذا أو هذا"، بحث إذا كلم أحدهما، وفي الإثبات يتناول أحدهما مع التحير، كقولهم: "أخذ هذا أو ذاك".

ومن ضرورة التخيير عموم الإباحة، كقوله تعالى: ^{١٨٩} *هَذِهِ كُفَّارَتُهُ يُطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ هَبْكُمْ أَوْ كَسُواهُمُ أَوْ أَخْبَرُوا رَبَّهُمْ* وقد تكون "أو" مجازاً بمعنى "حتى"، كقوله: لا أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدار، تكون "أو" بمعنى "حتى"، فلو دخل الأولى أولاً حده. ولو دخل الثانية أولاً برّ في عبته.

٧- حتى: للتعالي في أصل الوصع، وهذا إذا كان ما فيها قابلاً للاستداد، وما بعدها صالحاً للغاية؛ كـ "عندي حر إن لم أضربك ...

غير متسق؛ لما قال المؤلف: لا أجزئ النكاح بمائة درهم، فقد قطع النكاح عن أصله. ولم ينو له وجه صحيح، ثم قال بعده: "لكن أجزئ بمائة وخمسين"، فهذا إنسان ذلك يفعل الشيء بعينه. لأن المهر في النكاح تابع لا انفصال له، فيتناقص أدنى الكلام بأخوه، فيحمل عنه اشتداد النكاح بمهر آخر، فيكون "الكفر" الاستداد. لا للمفعل للتعالي: ما ينتهي إليه الشيء. والاستداد هو لطول.

حتى يشفع فلان". فإن لم يضرب أصلاً، أو ترك الضرب قبل شفاعته فلان، بحث.

فإن لم تستقم للغاية، فلمجازاة بمعنى "كفي"، وهذا إذا لم يكن ما قلها قابلاً للاستداد، ولا ما بعدها صالحاً للغاية، ويمكن حملها على الجراء، كقولهم: "عدي حري إن لم أتك حتى تعديني" فإياه قسم بعده. لا بحث.

فإن تعدر عدا جعلت له طغى الخوض بمعنى الغاء عازلاً، وبطل معنى المعايه، كقولهم: "عدي حري إن لم أتك حتى أتغدي عندك اليوم". فأياه فلم ينفذ عنده على الفور في ذلك اليوم، بحث.

٨- إلى: لانهاء الغاية: كـ "مررت من ديوبند إلى دهلي".

ثم إن كانت العدة وثمة بنفسها، لا تدخل في المعايه، كقولهم: "استريت الأرض من عدا الحائط إلى هذا الحائط". وإن لم تكن قائمة بنفسها، فإن كان صادر الكلام مسبوفاً للغاية، تدخل، كالمراغى والكعبين، وإن لم يشاؤله أو كان فيه شك لا تدخل. كالتليل في الصوم.

بحث. لأن الضرب بالذخيرة بحث الاستداد، واستدانة جميع عامه للضرب.

لا بحث: لأن الضربة لا جميع عامه لم يتبادر، بل هو ذاع إلى رتبة الإياد، ويصلح جراء، يجمع عليه. بحث: لما ذهب كل واحد من الضمير إلى ذات واحد، فلا يصلح أن يكون فعلة من اللفظ، فيجوز على بعض الضمير، ويجوز مجموع المضاف والمعتوف.

تب شرط الضمير والكعبين: أي في نفس الإيدي والآخر على في الصوم، أي قوامه تعالى: *وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَالْبَاطِلُ يَكْفِي*

٩- عسى: إذا لم، كقوله: "ثقلان على ألف"، يكون دهنًا.

ورداً دجنت في العروض المنخفضة، تكون بمعنى الماء عازلاً، كقوله "تعت هذا على ألف أي بألف".

• قد تكون للشرط، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾

١٠- ي: انظر فية، فإذا قيل: "عصبت ثوباً في منديل"، أو ثوباً في قوصرة^(١)، لرماء حبيبا.

وتستعمل في الزمان والمكان والمصدر.

(أ) فإذا استعملت في ظرف الزمان، كقوله: "أنت طالق في غد"، قالوا: ستوت حقيقها وإظهارها، ويقع انخلاف كمد صلح القجر، وقال أبو حنيفة رحمه: في اخذف يقع انخلاف كمد طلع الثجر، وفي الإظهار لو نوى آخر النهار، صحت سجداً وإلا يقع في جزء من العدد على سبيل الإهام.

(ب) وإذا استعملت في ظرف المكان، كقوله: "أنت طالق في مكة"، يقع في جميع الأماكن.

(ج) وإذا دخلت على المصدر، كقوله: "أنت طالق في دخولك الدار"، بعيد معنى الشرط، فلا يقع قبل دخول الدار.

أي بألف دخولاً على المصدر فية نسي الف، بمعنى الدار دخراً.
قوصرة: القوصرة، وعاء ينثر من قوصه (الزبد).

١١- آية: لِلْإِنسَانِ: ولهذا يدخل على الأثام، كقوله: "أشربت منك هذا العبد بكرٌ من حنطة جيدة"، يكون النكر غناء، فيصح الاستبدال به.

هذا هو أصلها، والبيان يحاز فيها، كالتعويض والزيادة وغيرهما.

[ما يتعلق بإيضاح الأدلة]

وعند المحقق تحمل البيان:

[تعريف البيان]

والبيان لغة: الإظهار، قال تعالى: دعوتُ آيَاتِهِ، واصطلاحاً: إظهار المراد للمخاطب.

والبيان على خمسة أوجه:

[تعريف بيان التفسير]

١- بيان التفسير: وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو الخصوص. كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ.....
(نساء: ٣١)

على الأثام. ووجه فيه قد أتبع أصل في بيع، والتدبر شرط فيه، أي وسيلة حصول البيع، والأصل: أن يكون شيء (شئ) مصقلاً بالأصل، فلا يكون مبهماً، بل يكون بلياً. تحمل البيان: فالخص قد يخص، وكذا العام. وتحتاج التفسير والتعريف إلى آيات، فهذا البحث قد مره دعاءهم الثلاثة الأولى أسرها. بطبع احتمال التفسير إلى: أي يكون معنى اللفظ ظاهراً، لكنه يحمل على أو التخصيص، بين شكك مراده، فظهر حكم الظاهر بانه محاجبه. الظاهر يكون بافراج حلفه، وكس تحمل بغيره، كقوله: فلا يظهر عنه. فقطع لبيان ذات الاحتمال.

وقوله تعالى: «اصححوا صلاتكم» كُتِبَ «اجمعوا»^١ وكقولوه: «لعلنا نعلي قفيز حنطة بفقير اليد».

حكمه: يصح موصولاً ومفصلاً.

[تعريف بيان التفسير]

٢- بيان تفسير هو أن يكون اللفظ شياً مكشوف المراد؛ لكونه محملاً أو منسكاً، فيكشفه لتكنم سنده، كقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأثروا المرءة» كانت الصلاة والزكاة يحملين، فحالاً بلغنا في الأحاديث، وقوله تعالى: «والسلفاء يرتفعن بأعضهن ثلاثة فرجة»^٢ كان القرء منسكاً بين محيط والظهير، فبين الذي يتلوا مراد الله تعالى بقوله: «طلاق الأمة تطلقان»، فقرأها حيطان.

حكمه: يصح موصولاً ومفصلاً.

[تعريف بيان التفسير]

٣- بيان التفسير هو أن يغير بيان المشكك معنى كلامه؛ وذلك بالتعليق بالشرط والاستثناء، كقوله: «أنت طلاق إن دعيت المار»،

المشككة جمع عام يحمل خصوصاً بأن يرد به مصدراً، ففهم حد الاستثناء بغير
«كأنهم أجمعون». فقير الفقير مكاناً، ففهم حد الاستثناء بغير «وهو يسوي حد»
الخبير ٣٥٤، ٤، لم، ٣٩، ١٣٨، غرضاً من الضم. حيطان. روى من حديث عائشة
بأن عمر بن الخطاب قال: «أنت طلاق» (٢٦٦، ٢)

وقوله **تَرَكَ** لا ينعى، المذهب بالمذهب إلا سواء بسواء.

حكمه: يصح موصولاً ولا يصح مفعولاً.

قائدة: المعلق بالشرط يكون سبباً عند وجود الشرط لا قبله، فمن قال لأخيه: "إن تزوجتك فانت طالق"، كان التعني صحيحاً، فلو تزوجها يقع الطلاق.

قائدة: الاستثناء يكون تكليماً بالباقي بعد الثبوت، كقوله تعالى: **وَيُؤْتِيهِمْ أَثَرُ ثَمَرِهِ إِلَّا حَصْبِيْنَ** عاماً أي لبث فرح طلق في اقتراب تسع مائة وخمسين عاماً. (تسكوت)

[تعريف بيان الضرورة]

٤- بيان الضرورة: هو بيان حاصل بطريق الضرورة، وهو على ثلاثة أوجه:

(١) ما يكون في حكم المنطوق، كقوله تعالى: **وَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَثَرُ** **فَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** (١).
(تسكوت)

بسواء: رواه البخاري، رقم الحديث: ٧١٧٥. الثبوت على وجه الدنيا، من الاستثناء، أي كأنه لم يتكلم في حق إلهكم إلا بما بقي بعد الاستثناء. بطريق الضرورة. أي هو نوع بيان يقع ما لم يوضع له. المنطوق: حلال، مفهوم، وهو مجرد دلالة اللفظ، دون نظري ما يستصحب منه. فلا إله إلا الله: صدر الكلام أوجب التمسك؛ لأن الإله تضيف إليهما، ثم حصرت الهمزة بالثبوت، فكأن ذلك ما أتى من اللفظ ما بقي، وهما البيان لم يحصل بحضرة التسكوت عن نصيب اللفظ، بل بدلالة صدر الكلام، فيصير نصيب اللفظ كالمنطوق.

(ب) بيان حاله: وهو ما يثبت بدلالة حال المتكلم به كما إذا رأى الشارع أمراً فلم يفته عنه، كان سكوته بمنزلة البيان أنه مشروع. ومنه ما ثبت ضرورة دفع العرور عن الناس، كسكوت الأولى حين رأى عبده يبيع ويشتري؛ فإنه يصير إذاً له في التجارة لأن السكوت في موضع الحاجة إلى الياد منزلة البيان.

(ج) بيان عطف: وهو أن يعطف مكمل أو موزون على جملة محملة، فيكون ذلك العطف بياناً للجملة المحملة، كقوله: "له عليّ مائة ودرهم"، كان العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس.

[تعريف بيان التبديل]

٥- بيان التبديل: وهو السج، وهو رفع الحكم الأول بنص شرعي متأخر، كقوله **يُحَذَّرُ** كنت حينكم عن زيارة القبور، فزوروها. حكمه: يجوز من صاحب الشرع، ولا يجوز من العباد.

البحث الثاني في سنة رسول الله ﷺ

[تعريف السنة]

السنة لغة: الطريقة، وسنة النبي **ﷺ** ما ينسب إليه من قول أو فعل أو تقرير، والمراد بالسنة ههنا ما هو شامل لأقوال الصحابة وأفعالهم أيضاً.

والأقسام العشرة التي سبق ذكرها في بحث كتاب الله تعالى تأتي في اسمه أيضاً، وهذا الكتاب ليس ما يخص به السن.

واعلم أن خير رسول الله ﷺ بمنزلة الكتاب في حق لزوم العلم والعمل به فإن من أطعه فقد أطاع الله، إلا أن الشهادة في باب الخير في ثبوته من رسول الله ﷺ واتصاله به.

[أنواع السنة]

فالسنة باعتبار كيفية الاتصال بها من رسول الله ﷺ على ثلاثة أقسام: المتواتر والمشهور وخير لوحد.

[تعريف المتواتر]

١- المتواتر: هو ما رواد قديم لا يحصى عدده، ولا ينوهم نوافقهم على الكتاب، كنقل لقرآن وتعاليم الخلفاء.

حكمه: يوجب عدم اليقين كالتعيين علماً ضرورياً، ويكون رده كفراً.

[تعريف المشهور]

٢- المشهور: هو ما كان من الأحاد في الأصل، ثم انتشر في القرون الثاني، حتى نقله قوم لا ينوهم توافقهم على الكتاب، ونقلته الأمة باقتدار، كحديث المسح على الخفين.

ضرورياً: أي بديهياً لا استدلالياً بشئ من ملاحظة السمات في الأصل أي في القرن الأول، وهو قرن صحابة رواد القرن الثاني: هم قرب التابعين، ومنع داعين ولا مصادر الشهرة بعد ذلك، فإن علماء أواخر الأمام قد انتشرت فيها جهل.

حكمه. به حب علم طمأنينة، ويكون رذة بدعة.

[نعرفه خير الله أحد]

٣- خير الواحد: هو ما يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً، كأكثر الأحاديث، ولا عبرة للعدد إذا لم ينع حد الشهرة.

حكمه: يو حب لعمل دون علم اليقين.

[شروط حجة الخبر]

ويكون الخبر حجة بشرائط في الراوى، وهي أربعة:

١- العقل: وهو نور يدرك به ما لا يدركه الحواس، والشرح: الكامل منه، وهو عقل السالغ.

٢- التصب: وهو سماع الكلام حق السماع، وفهمه بمعناه الذي أريد به، وحفظه وإثبات عليه، ومرفقة بما ذكرته.

٣- العدالة: وهي لاستقامته في الدين، والمعتبر كمالها، حتى إذا ارتكب كبيرة أو أسرف على صغيرة سقطت عدالته.

٤- الإسلام: وهو التصديق وإقرار بالله تعالى، فلا يقل خير نصي والمعتوه. والذي اشتدت غفلته والعاسق، والكافر، ويقبل خبر المرأة والعبد والأعمى؛ لوجود الشرائط.

تدفع: تندفع كل محدث عن غير ما يال سالي، أي ما يرويه عن الله تعالى. ولا عن رسول الله ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة، وكل بدعة ضلالة.

لم ينع حد الشهرة: أي لما لم ينع رويته حد المشهور، وإنما روى فلا عبرة به، ذلك بأى قدر كماله، لأن كمالها سوء، أي أنه لا يرحمه عن الأحادية.

والقول ابن مسعود رضي الله عنه: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه سيئاً فهو عند الله سيئ».

فإجماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في قروع الدين حجة قطعية موجبة للعزل، والمعتبر في هذا الباب إجماع أهل الرأي والاجتهاد، فلا يعتبر قول العوام والمنكفم، ونمحدث؛ فإنه لا بصيرة لهم في أصول الدين. والإجماع على أربعة أقسام:

١ - إجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصاً، كإجماعهم على خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

حكمه: هو قطعي بمنزلة أية من كتاب الله تعالى، فيكفر جاحده.

٢ - إجماع الصحابة بنص البعض وسكوت الباقين، ويقال له: الإجماع السكوتي، كإجماعهم على قتال مانعي الزكاة في عهد أبي بكر رضي الله عنه. حكمه: هو قطعي أيضاً ولا يكفر جاحده.

٣ - إجماع من بعدهم فيما لم يوجد فيه قول السلف.

حكمه: هو بمنزلة الخبر المشهور، يعيد انضمامية دون اليقين.

٤ - إجماعهم على أحد أقوال السلف.

حكمه: هو بمنزلة خبر الواحد، يوجب العمل دون العلم، ويكون مقدماً على القياس كخبر الواحد.

ما رآه المسلمون إلخ: رواه أحمد وسأله أصب له ١٣٣٩

فيكفر: من الإفعال والتفعل. أكثر من نفسه إلى الكفر، وكأنه كفره (الله جم التوسيط)

البحث الرابع في القياس

[تعريف القياس]

القياس في اللغة: التقدير، يقال: فس النعل بالعل، أي قدره به، واجعله نظير الآخر.

واصطلاحاً: هو تقدير المخرج بالأصل في الحكم والعلّة.

حكمه: هو حجة نقلاً وعقلاً، وأنه مظهر للحكم لامتيت.

[شروط صحة القياس]

ولصحة القياس خمسة شروط:

- ١- لا يكون القياس في مغالبة النص، كقوله: قدف المحصنة في الصلاة لا يستقص به الوضوء، وكيف يت قضي بالقهقهة، وهي دونه في الإثم؟ قلنا: هنا قياس في مقابلة النص، وهو حديث الأعرابي الذي في عينه سوء.

نقلاً وعقلاً، أما نقلاً فهو له تعالى: «ويعذّب من لا يعتد به» (٢٠: ٢١) والاعتبار: ردّ الشيء إلى نظيره، فكانه قال: فسوا الشيء على غيره، وحديث معاذ: «معرفة القياس، وأما العقل فكأن الخواص: غير متناهية، وبست أحكامها بأمرها منصوصة، ولا بد من الاعتبار والقياس، لا يستقص به الوضوء، بل تعبد به فصلاة صحت.

عبد سوء: روى الثوري عن أبي موسى قال: «سبعا رسول الله ﷺ بعسي بالناس، إمّ حمل رجل، فتردى في حفرة كانت في السجدة، وكان في بصره خرس، فضحتت كثير من خيموه، وحجم في الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ من ضحكك أنه يبد الوضوء ويعبد الصلاة.

٢- لا يتغير به حكم من أحكام النص، كقوله: التيه شرط في الوضوء، كما في انتم، قلنا: هذا يوجب تغير حكم أية الوضوء، من الإطلاق، إلى التقييد.

٣- لا يكون حكم الأصل مما لا يعقل معناه، فلا يقاس على حوار التوضي سيد التمر غيره من الأبدية لأن الحكم في الأصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته إلى التمر.

٤- يكون القياس لإثبات حكم شرعي لا لمعنى لغوي، كقوله: المطبوخ المصنف حمراً، لأنه يحامر العقب، قلنا: هذا قياس في معنى اللفظ لا في حكم الشرع.

٥- لا يكون الفرع متصوفاً عليه، كقوله: إغراق الرقبة الكافرة في كفارة التميمين والطهار لا يجوز، كما في كفارة قتل الخطأ، قلنا: هذا قياس في فروع متصوفة عليه، فلا يجوز.

[ركن القياس]

وركن القياس: هو العلة، أي الوصف الذي يلاحظ به الحكم الشرعي، يبر حد الحكم بر جوده، وينعدم بانعدامه، كوصف المسكر في الحمر. ويعرف العلة بالكتاب والسنة والإجماع والاحتياط.

لم يعقل معناه أي هو خلاف القياس.

انظر ح التصف أي ماء نعل الذي وضع حوز دعب سبعة.

مثال العلة المعلومة بالكتاب: كسرة الضواف؛ فإنها ضمن علة لمعقود
 اخرج في الاستئذان في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا فِيهَا

بَعْضَهَا»، والتيسير؛ فإنه جعل علة لإفطار المريض وسافر في قوله تعالى:
 «وَلَا يَرْمُوا فِيهَا النَّفْسَ الَّتِي حَفِيَ اللَّهُ عَنْهَا»
 مثال العلة المعلومة بالسنة: سترحاء المفاصل؛ فإنه جعل علة لتعط
 الرصوء في السرم في قوله تعالى: «فَإِنَّهُ إِذَا دَامَ مُسْتَضْحِجًا اسْتَرْحَبَ مَفَاحِسَهُ»
 مثال العلة المعلومة بالإجماع: الصغر؛ فإنه جعل علة ولاية الأب في
 حق الصغير إجماعاً، والبرء مع العقل علة لزوال ولاية الأب في حق
 الغلام إجماعاً.

مثال العلة المعلومة بالاجتهاد: القدر مع الحنن في الأمانة الربوبية؛ فإنه
 جعل علة خرمه أثراً في حديث الأشياء الستة.

فإنه إذا قام: رولو الترمذي وأبو داود (مشكاة المصابيح رقم الحديث: ٣١٠٠) بأن ما
 يوجب جوسوء، حق الصغير إجماعاً أي بغير الشافعي، ما، فحكم الصغير كذلك
 في النكاح، ولا يدار على النكاح، حق الغلام إجماعاً، فحكم بخارجه كذلك هذه العلة.
 ولا يكون الولي ولا يدار على النكاح، فحكم بخارجه كذلك هذه العلة.

حديث الأنساء الستة؛ وهو قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ آلِهِمْ أُولَٰئِكَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّارِعَ الَّذِي يَخْرُجُ فِيهِمُ الْبُيُوتَ»
 هذه الآية من حيث كثير، فأنه إذا كانت الآية: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ آلِهِمْ أُولَٰئِكَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّارِعَ الَّذِي يَخْرُجُ فِيهِمُ الْبُيُوتَ»
 هذه الآية من حيث كثير، فأنه إذا كانت الآية: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ آلِهِمْ أُولَٰئِكَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّارِعَ الَّذِي يَخْرُجُ فِيهِمُ الْبُيُوتَ»

ولابد للعلة من أمرين:

١- الصلاحية: أي ملائمتها، يعني فكون العلة على وفق العلة المنقولة عن الشيء يتجوز وعن السلف، كقولنا في الثيب الصغيرة: إنها تُزَوَّجُ كرهاً لأنها صغيرة، فهذا تعليل بوصف ملائم.

٢- العدالة: أي التأثير، أي يظهر أثر العلة في عين الحكم أو في جنسه، كالطواف يظهر أثره في سؤر الفرة، وكذلك ظهر أثره في ولاية المال، فلا يصح العمل بالعلة قبل الملائمة؛ لأنه عمل شرعي، وإذا ثبت الملائمة لم يجب العمل به إلا بعد العدالة؛ لأنه يحصل الرد مع قيام الملائمة.

[أنواع القياس]

فانقياس على نوعين:

١- ما يكون الحكم في الفرع من نوع الحكم الثابت في الأصل، كقولنا: إن الصغير حلة لولاية الإنكاح في العلام، فثبت ولاية الإنكاح في الجارية؛ لوجود العلة فيها، وبه ثبت الحكم في الثيب الصغيرة.

٢- ما يكون الحكم في الفرع من جنس الحكم الثابت في الأصل، كالطواف علة سقوط الاستئذان،

تعليل بوصف ملائم: التعليل بياد علة الحكم، أي بيان الواحد، الذي يماثل به الحكم، كالطواف إلخ وهو غير الحكم؛ لأنه يعمل بالحدود والخروج ولاية المال. وهو جنس الحكم؛ لأن النوع مختلف بالعدد والمقدار مع قيام الملائمة، فيعرف، صحتها بظهور أثرها في موضع من المواضع، وكذلك ظهر أثره في ولاية المال.

ونعني بحكم النبي ﷺ في مؤثر المثرة.

السبب، والشرط، والمانع:

والحكم: كما ثبت بعلة يتعلق بسببه، ويوجد عند شرطه، ويعتبه المانع، فلايد من بيانها:

غالب: ما يوصل إلى الشيء من غير تأثير فيه، كالطريق موصل إلى المقصد، والخيل موصل إلى الماء، فهما بيان.

والشرط: ما لا يتم الشيء إلا به، ولا يكون داخلاً في ماهيته، كالوضوء للصلاة.

والمانع: ما تحول دون ترتب الحكم مع وجود السبب، كالقتل مانع للإرث مع وجود القرابة.

[ما يتعلق بالعلة والسبب]

١- إذا اجتمع السبب مع العلة يضاف الحكم إلى العلة دون السبب، كدلالة إنسان على مال إنسان؛ ليرقه، فرقه، لا يضمن الدال؛ لأنه صاحب سبب لا صاحب علة.

مؤثر المثرة: لأن هذه المخرج من جنس ذلك المخرج (مخرج الاستفذان) لا من نوعه؛ لأن المخرج في المثرة يتعلق بالأكل والشرب والوضوء، والمخرج في الأطفال يتعلق بالدخول والخروج. **السبب والشرط:** إنَّ الأحكام الوضعية خمسة: العلة والسبب والشرط والعلامة والمانع؛ لأن الخارج المتعلق بالحكم إما مؤثر فيه، وهو العلة، أو مفضي إليه بلا تأثير، وهو السبب - وقد يطلق مجازاً على العلة - أو لا، فإن توقف عليه وجرده فالشرط، وإن دلَّ فله علامة.

[فروع الرحموت: ٣/٤٠٣]

٢- قد يكون السبب بمعنى العلة إذا ثبت العلة بالسبب، فيضاف الحكم إليه؛ لأنه علة العلة بمعنى، كالذي ساق سابقاً، فخلق بوطنتها في، يصنع؛ لأن الدانة لا اختيار لها في فعلها، سيما إذا كان معها سائقها، فيكون السبب في معنى العلة، فيضاف الحكم إليه.

٣- قد يقع السبب مقام العلة عند تعذر الاطلاع على العلة تيسيراً للأمر على المكلف، كالنوم الثقيل أقيم مقام الحدث، والخلوة أقيمت مقام الوطء، والسفر أقيم مقام المشقة في حق المرحضة.

٤- قد يسمى غير السبب سبباً مجازاً، كاليمين يسمى سبباً للكفارة، والسبب في الحقيقة هو الحدث.

اعلم: أن سبب وجوب الصلاة الوقت، وسبب وجوب الصوم شهره الشهر، وسبب وجوب الزكاة ملك التصاب النامي حقيقة أو حكماً، وسبب وجوب الحج البيت، وسبب وجوب صدقة الفطر رأس يمونه وبني عليه، وسبب وجوب اعتبار الأراضي التامة حقيقة، وسبب وجوب الخراج الأراضي الصالحة للزراعة،

حقيقة أو حكماً: انحاء احقق: الزيادة والتواند والتاسل والتعذر، والحكمي فمكة من الزيادة يكون المال في يده أو يد نانه. (نمر)

رأس يمونه الخ: الرأس: الذات، ومثلاً بمون مؤناً: احتل مؤونه، مقام يكهايه، وولي يلي ولاية على الشيء: ملك أمره، وقام به (هذه) خمس في محارف برداشت كراته ابرش في اختيار كراته، وهو معه وأولاده الصغار وعبيده.

وسبب وجوب الوضوء الصلاة عند البعض، والحدث عند آخرين،
وجوب الصلاة شرط، وسبب وجوب الغسل الحيض والنفساء والختانة.

[بيان موانع العلة]

والموانع أربعة:

١ - مانع يمنع انعقاد العلة، كبيع الحر والميتة والدم؛ فإن عدم المحلية يمنع انعقاد البيع.

٢ - مانع يمنع تمام العلة، كهلاك النصاب أثناء الحول يمنع وجوب الزكاة.

٣ - مانع يمنع ابتداء الحكم، كالبيع بشرط اختيار يمنع ثبوت الملك.

٤ - مانع يمنع دوام الحكم، كخيار البلوغ يمنع دوام حكم النكاح.

[بيان الوجود الثمانية في دفع القياس]

ودفع القياس يكون بثمانية أوجه:

١ - الممانعة: مفاعلة من المنع، وهي عدم قبول دليل المستدل كلاً أو بعضاً، وهي نوعان:

(١) منع العلة كقول الشافعي رحمه الله: صدقة الفطر وجبت بالفطر، فلا تسقط بالموت ليلة الفطر، قلنا: لا مسلم وجوبها بالفطر، بل تحب برأس يومه ويحلي عليه.

من المنع: منه من حقه: دفعه الله. ليلة الفطر قال الشافعي رحمه الله: تحب صدقة الفطر بزوب الشمس في اليوم الأخير من رمضان، فمن أسلم أو ولد ليلة الفطر، لا تحب فطرته، ومن مات فيها تحب عليه. ومثله: تحب بطول يوم العشر من يوم الفطر، فحب على الأولين دون الآخرين.

(ب) منع الحكم، كقوله في مسح الرأس: إنه ركن، فيسقط كليلته كالغسل، قلنا: لا نسلم أن الممسحون في الغسل التثليث، بل المسنون هو الإكمال بعد الفرض.

٢- نقول بموجب العلة: وهو تسليم العلة. وبيان أن حكمها غير ما ادعاه المستدل كقول زفر رحمه: المرفق غاية فلا تدخل في الغناء قلنا: هي غاية الساقط دون المغسول، فتدخل في الغناء.

٣- القلب: هو نوعان:

(أ) قلب العلة حكماً والحكم عملاً، كقول الشافعي رحمه: يحرم بيع الحفنة من الطعام بالحفتين منه؛ لأن حريان الرأ في الكثير يوجب حرياته في القليل، كالأثمان، قلنا: لا، بل حرياته في القليل يوجب حرياته في الكثير، كالأثمان.

(ب) قلب عمه الحكم عنه لضد ذلك الحكم، كقول الشافعي رحمه: صوم رمضان صوم فرض، فيشترط له التعيين، كالقضاء، قلنا: هو صوم فرض، فلا يشترط له التعيين بعد تعيين الشرع،

الإكمال بعد الفرض: هي الوجه مثلاً ما استوعب الفرض بالغسل مرة أو ثلاثاً لإكمال الفرض، وفي الرأس لما استوعب الفرض بمسح ربع الرأس، سمي إلى الإكمال بالاستيعاب، فلا حاجة إلى التثليث بموجب (ج) بموجب التقتضي.

غاية الساقط: الساقط: ما سقط من اليد من الإط إلى المرفق بالحفتين منه: الحفنة القليلة الذي يمكن إجماع أن يحفته يده الواحدة (محمدر) كالأثمان: اتفاق من الذهب والفضة كالقضاء: أي كفشاء صوم رمضان بشرطه الموعود.

كانقصاء بعد التعيين من العبد.

٤ - العكس: هو رد الحكم على خلاف سننه الأول. كقول الشافعي رحمه الله: لا تجب الزكاة في حلي النساء، ككتاب البذلة، قلنا: فلا تجب في حلي الرجال أيضاً ككتاب البذلة.

٥ - فساد الوضع: هو بيان كون العلة غير صالح للحكم، كقول الشافعي رحمه الله: إسلام أحد الزوجين يفسد النكاح، كارتداد أحدهما، قلنا: الإسلام محرف عاصم، لنحقوق لا رافعا لها.

٦ - الفرق: هو بيان الفرق بين الأمرين، كقول الشافعي رحمه الله: تجب الزكاة في مال الصبي لإغناء الفقير، كما في مال البالغ، قلنا: وجوب الزكاة على أتباع لتطهير الذنوب، لا لإغناء الفقير، فافترقا.

٧ - انفص: هو بيان تخط الحكم عن العلة، كقول الشافعي رحمه الله: الوضوء طهارة، يشترط له النية، كالتيمم، قلنا: قلنا: لا لا تجب في غسل الثوب والتبذل؟

٨ - المعارضة: هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل، كقول الشافعي رحمه الله: المسح ركن في الوضوء، فيسن تليته كالغسل، قلنا: المسح ركن فلا يسن تليته، كصباح الحف والنوم.

بعد التعيين: أي لا يحتاج إلى تعيين آخر. سننه الأول: أي منهج السبيل الطريقة والنتائج. البذلة: من الثياب: ما يلبس في اللثة والغسل الوضع: هيئة الشيء، التي يكون عليها الفرق بين الأمرين: يقال في هذا: هذا قياس مع الفارق.

[بيان المشروعات]

والمشروعات على أربعة أقسام:

الفرض، والواجب، والسنة، والتفل.

[تعريف الفرض]

١- الفرض: هو لغة: التقدير، وشرعاً: ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه.

حكمه: لزوم العمل به والاعتقاد به، فحجوده كفر.

[تعريف الواجب]

٢- الواجب: من الوجوب، وهو السقوط، وشرعاً: ما ثبت بدليل

فيه شبهة، كالأيات المؤولة والصحيح من أخبار الأحاد، كصلاة
لوتر والميدين.

حكمه: هو فرض في حق العمل به، حتى لا يجوز تركه، ونفل في حق
الاعتقاد؛ فلا يلزمنا الاعتقاد به، فحجوده بتأويل ليس بكفر.

[تعريف السنة]

٣- السنة لغة: الطريقة، وشرعاً: ما واطب عليه الرسول ﷺ أو
الخلفاء الراشدون من بعده.

حكمها: يضائب المرء بإحسانها، ويستحق الملامة على تركها، إلا أن
يتركها أحياناً أو بعذر.

[تعريف النفل]

٤- النفل لغة: الزيادة، وشرعاً: ما هو زيادة على الفرض والواجبات، ويقال له: التطوع والمندوب أيضاً.
حكمه: يثاب المرء على فعله، ولا يعاقب بتركه.

[بيان المناهي]

ومما هي الشرع ثلاثة أقسام:
الحرام، والمكروه كراهة تحريم، والمكروه كراهة تنزيه.

[تعريف الحرام]

١- الحرام: ضد الحلال، وهو ما طلب ترك فعله دليل قطعي لا شبهة فيه: كالزنا والسرقه ونحوهما.

حكمه: لزوم الاعتقاد بنهيه ووجوب الاجتناب عن العمل به، ووجوده كفر، وتركه يوجب المدح والثواب، وتركه بدون عذر موجب العقاب.

[تعريف المكروه]

٢- المكروه كراهة تحريم: وهو ما طلب ترك فعله دليل فيه شبهة، كتحريم كل ذي ناب من السباع وذي شارب من الطير والخنزير، لأهلي.
حكمه: لزوم الاجتناب عن العمل به، مع غلبة الظن بخبرته، فوجوده بدون تأويل ضلال، والعمل به بدون عذر وتؤويل يوجب الذم والعقاب.

٣- المذكورة كراهة تنزيه: وهو ما كان الأصل فيه الحرمة، فحفظت لعموم البلوى كسور المرأة، أو ما كان الأصل فيه الإباحة، فعرض ما أخرجها عنها، ولم يعلل على الظن بخبرين كسور سباح النطير.
حكمه: بتأب تاركه أدق نوب، ولا يعاقب فاعله أصلاً.

[أنواع المشروعات]

والمشروعات على نوعين: العزيمة والرخصة.

[تعريف العزيمة]

١- العزيمة لغة: القصد المؤكد، وشرعاً: ما لزمنا من الأحكام ابتداءً، وأقسامها ما ذكرنا من لفرض والواجب إلج.

[تعريف الرخصة]

٢- الرخصة لغة: اليسر والسهولة، وشرعاً: صرف الأمر من عسر إلى يسر، وهي على نوعين:

١- رخصة الفعل مع بقاء الحرمة، مثل: الإكراه على إسراء كلمة الكفر على اللسان بما يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه،

لعموم البلوى: شيق الأمر والتفكير عدلاً مع دلائل الضرر إليه

أو ما كان الأصل إلج: رد المختار [٤/٢٣٦] أنزل كتاب خطر والإباحة

صرف الأمر إلج: ومما لا يخفى إباحة التصرف لأمر عارض مع قيام الدليل على الشيق.

بشرط أن يكون قلبه مطمئناً بالإيمان.

حكمه: لو صبر حتى قتل لكان مأجوراً؛ لتعظيمه في الشارح.

٢- ما استُبيح مع قيام المصيب، مثل: الإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر، وكذا من اضطر في غمرة.

حكمه: لو امتنع عن تناوله حتى قتل أو مات يكون آثماً؛ لامتناعه عن المباح.

نم الكتاب والحمد لله

الترتيب	المصطلح	الترتيب	المصطلح
١	تعريف الخلق	١١	تعريف الخلق
٢	تعريف الخلق	١٢	تعريف الخلق
٣	تعريف الخلق	١٣	تعريف الخلق
٤	تعريف الخلق	١٤	تعريف الخلق
٥	تعريف الخلق	١٥	تعريف الخلق
٦	تعريف الخلق	١٦	تعريف الخلق
٧	تعريف الخلق	١٧	تعريف الخلق
٨	تعريف الخلق	١٨	تعريف الخلق
٩	تعريف الخلق	١٩	تعريف الخلق
١٠	تعريف الخلق	٢٠	تعريف الخلق
١١	تعريف الخلق	٢١	تعريف الخلق
١٢	تعريف الخلق	٢٢	تعريف الخلق
١٣	تعريف الخلق	٢٣	تعريف الخلق
١٤	تعريف الخلق	٢٤	تعريف الخلق
١٥	تعريف الخلق	٢٥	تعريف الخلق
١٦	تعريف الخلق	٢٦	تعريف الخلق
١٧	تعريف الخلق	٢٧	تعريف الخلق
١٨	تعريف الخلق	٢٨	تعريف الخلق
١٩	تعريف الخلق	٢٩	تعريف الخلق
٢٠	تعريف الخلق	٣٠	تعريف الخلق

مكتبة المدينة

المطبوعة

نور الإيضاح
البلاغة الواضحة

ملونة مجلدة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المعنى
الفوز الكبير	من العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المعرفة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
عبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل

هداية النحو مع الخلاصة والتمارين

من الكافي مع مختصر الشافعي

ستطيع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

الجامع لشرمذي	العوطا للإمام مالك
ديوان المعنى	ديوان الحماسة
المعلقات النسيج	النزيع والطريق
المقامات الحميرية	شرح العجاني

(٧ مجلدات)

(مجلدين)

(٨ مجلدات)

(٤ مجلدات)

(٣ مجلدات)

(مجلدين)

(مجلدين)

(٤ مجلدات)

الصحيح للمسلم

الموطأ للإمام محمد

الهداية

مشكاة المصابيح

النيل في علوم القرآن

تفسير البضاوي

شرح العقائد

ليسبر مصطلح الحديث

تفسير النجاشي

المسند للإمام الأعظم

مختصر المعاني

الحسامي

الهدية السعيدية

نور الأنوار

القطبي

كثر الدقائق

أصول الشافعي

نقحة العرب

شرح التهذيب

مختصر القدوري

تعريب علم الصيغ

Books in English

Tafsir-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 2)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us-Salihin (Spanish) (H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبہ المدینہ

طبع شدہ

تفہیم القرآن (۱۰ جلد)	ترجمین مجلد
خطبات و احکام لکھنات العام	معارف لسان القرآن (۱۰۰)
مصنوع مصنفین	عربی زبان کا آسان قاصدہ
الحزب الاعظم (یعنی کہ حزب پر کھن)	فارسی زبان کا آسان قاصدہ
الحزب الاعظم (یعنی کہ حزب پر کھن)	علم بالعرف (۱۰ جلد)
لسان القرآن (۱۰ جلد)	علم بالعرف (۱۰ جلد)
لسان القرآن (۱۰ جلد)	عربی صغیر المعاد
نصائح نبوی شریف شانل قرنی	ہوامع الکلم مع چارل دومہ مستوف
تفہیم الاسلام (۱۰ جلد)	عربی کا معلم (۱۰ جلد)
بیشتی دیور (۱۰ جلد)	عربی کا معلم (۱۰ جلد)

کارڈ کور / مجلد	اکرم مسلم
نصائح اعمال	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)
نقشبہ معادیت	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)
	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)

زیر طبع	اکرم مسلم
معلم و محب	عربی کا معلم (۱۰ جلد)
نومبر	صرف میر
	تیسیر الایجاب

ترجمین کارڈ کور	حیات المسلمین
آداب المعاشرت	تعلیم الدین
زاد السعید	خیر الاموال فی حدیث الرسول
جزء الاموال	الحکامہ (۱۰ جلد)
روح اللہ	الحزب الاعظم (۱۰ جلد)
تفہیم کج	الحزب الاعظم (۱۰ جلد)
مصنفین و خلفہ	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)
مصنفین و اصول	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)
تیسیر و منطق	معارف لسان القرآن (۱۰ جلد)